الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/48/151
31 January 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٤(ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة
[بناء علي تقرير اللجنة الثالثة (A/48/632/Add.3)]

٤٨/١٥١- حقوق الانسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قراراتها ٤٦/٧ المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و ٤٦/١٣٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/٢٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٤٧/١٤٣ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢] ،

وإذ تدرك مسؤوليتها المتمثلة في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وقد عقدت العزم على أن تظل يقظة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء مطالبة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مختلف الصكوك في هذا الميدان،

وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٦٨ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣[٣]، الذي قررت فيه اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة حتى يقدم تقريرا مؤقتا عن حالة حقوق

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

الإنسان في هايتي إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وتقريرا نهائيا إلى اللجنة في دورتها الخمسين،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير[٤] المقدم وفقا لقرارها ٢٠/٤٧ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، من البعثة المدنية الدولية فى هاييتى،التى أنشأتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية،

وإذ يساورها قلق بالغ إزاء الأحداث الخطيرة التي وقعت في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والتي أدت فجأة وبعنف إلى توقف العملية الديمقراطية في ذلك البلد وإلى حدوث خسائر في الأرواح وانتهاكات لحقوق الإنسان،

وإذ يساورها القلق إزاء الهجرة الجماعية لمواطني هايتي من بلدهم بسبب تردي الحالة السياسية والاقتصادية منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١،

وإذ تعرب عن بالغ جزعها إزاء استمرار وتردي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولاسيما عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، وأعمال التعذيب والاغتصاب، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فضلا عن الحرمان من حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها ازاء تزايد أعمال العنف والتخويف ضد حكومة هايتي، وخاصة اغتيال وزير العدل، فرانسوا غى مالاري، مما أسهم في انسحاب البعثة المدنية الدولية مؤقتا،

وإذ تدرك الدور الهام الذي قامت به البعثة المدنية الدولية ، التى حال وجودها في هايتي دون وقوع انتهاكات أفدح لحقوق الإنسان، وتشجع على عودتها إلى هايتي في أقرب وقت ممكن،

١ - تثني على المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد ماركو توليو بروني سيللي، لتقريره عن حالة حقوق الإنسان في هايتي[٥]، وتؤيد التوصيات الواردة فيه؛

٢ - تدين مرة أخرى الإطاحة بالرئيس جان - برتراند أرستيد المنتخب بالطرق الدستورية، واستخدام العنف والقسر العسكري، وما تبع ذلك من ترد في حالة حقوق الإنسان في هايتي ؛

٣ - تعرب عن اقتناعها بأن التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز [٦]، الذى وقعت عليه جميع الأطراف، أمر أساسي لتحسين حالة حقوق الانسان في هايتي، وأن رفض أحد الأطراف تنفيذ الاتفاق

---

(٤) A/47/960 و Corr.1، المرفق.

(٥) A/48/561 ، المرفق .

(٦) انظر A/47/975-S/26063.

قد أدى إلى زيادة تدهور حالة حقوق الانسان هناك؛

٤ - تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في هايتي خلال عام ١٩٩٣ ، وما نجم عن ذلك من تزايد انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٢]، والاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان: "عهد سان خوسيه، كوستاريكا"[٧]، وغير ذلك من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٥ - تدين تكرر الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب في ظل الحكومة غير الشرعية التي تولت السلطة عقب الانقلاب الذي وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وبصفة خاصة حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاغتيالات السياسية، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وعمليات التفتيش دون إذن قضائي، والاغتصاب، وتقييد حريات التنقل والتعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة، وقمع المظاهرات الشعبية التي تطالب بعودة الرئيس جان - برتراند أرستيد؛

٦ - تدعو إلى عودة البعثة المدنية الدولية في وقت مبكر إلى هايتي كوسيلة لمنع المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان؛

٧ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى مصير المواطنين الهايتيين الفارين من بلدهم وتطلب إليه دعم الجهود المبذولة لمساعدتهم؛

٨ - تعرب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما تضطلع به من أعمال لصالح مواطني هايتي الفارين من البلد، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والمادي لتلك الجهود؛

٩ - تطلب إلى الدول الأعضاء مواصلة وتكثيف مساعداتها الإنسانية الى شعب هايتي، وترحب فى هذا الصدد بقرار الأمين العام إيفاد فريق إضافي من العاملين فى مجال المساعدة الإنسانية إلى هايتي؛

١٠ - تقرر إبقاء حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي قيد الاستعراض خلال دورتها التاسعة والأربعين والنظر فيها مرة أخرى فى ضوء العناصر المقدمة من لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٨٥
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١١٤٤، الرقم ١٧٩٥٥.